الأفكار
Al Afkar

Pan Arab

غير مخصص للبيع

أسبوعية سياسية

وزير الدولة عدنان القصار: بئس من يقول إن الشراكة مع الدولة تناغ للخصخصة!

فيديو حرب في سماء المنطقة

الصاروخ في انتظار الطائرة الإسرائيلية بدون طيار

• العميد الركن الوليد سكري: الحرب واقعة إذا جرت تسوية على المسار الفلسطيني

• الأزمة مع «اليونيفيل» دائمة في لبنان ومستيقظة دولياً!

العدد ١٤٥٧ السنة الثامنة والعشرون الاثنين ١٩ تموز (يوليو) ٢٠١٠ ـ ٧ شعبان ١٤٣١هـ

Issue No. 1457 Twenty eighth Year Monday 19 July 2010

الأفكار Pan Arab

العدد ١٤٥٧ السنة الثامنة والعشرون الاثنين ١٩ تموز (يوليو) ٢٠١٠ ـ ٧ شعبان ١٤٣١هـ.

اسبوعية سياسية

الغلاف

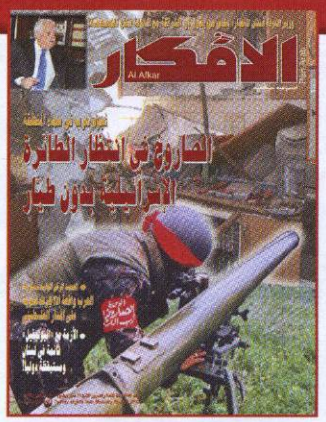

٦ إنها الذكرى الرابعة للانتصار الإلهي الذي سجلته المقاومة بقوة الصواريخ والمواجهة البطولية ضد جيش العدو الإسرائيلي، صيف عام ٢٠٠٦. وهذا الصاروخ هو الذي سيحكم الحرب المقبلة مع أواخر الصيف، كما يتوقع المراقبون. وفي الحوار مع العميد الوليد سكرية (ص ١٨) وتحقيقات «الأفكار» (ص ٤٦) عرض كامل لاحتمالات الحرب والسلام.

في هذا العدد

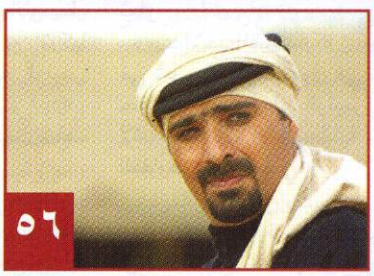

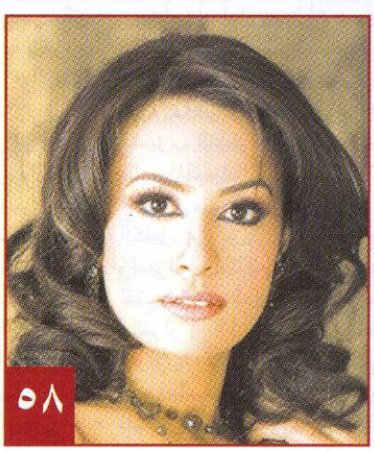

لبنان

٢٢ حتى كتابة هذه السطور تكون سفينة «الأمل» الليبية وصلت الى شواطئ غزة ولا نعرف كيف ستتصدى لها إسرائيل، لكن لا تزال السفينتان «مريم» و«جوليا» تنتظران الابحار من ميناء لارنكا القبرصي إذا أعطيتا الإذن، إلا أن المعلومات أشارت الى أن ٢٠ مجنّدة إسرائيلية مدربات للانقضاض على السفينة «مريم» إذا اقتربت من شواطئ غزة على اعتبار أن ركابها من النساء.

أفكار انمائية

٣٤ عميد الصناعيين اللبنانيين جاك صراف عاد من زيارة للصين برفقة وزير الاقتصاد محمد الصفدي وهو يكشف عن محاولة لإعادة إحياء فكرة جعل معرض طرابلس معرضاً دائماً للصناعات الصينية بانتظار موافقة الحكومة المركزية في «شنغهاي». ويعتبر أن إنشاء سكة حديد في طرابلس سيغير من واقعها ويضعها على سكة الإنماء الصحيح.

مونديال

٥٢ اسبانيا تربعت على عرش المونديال في جنوب افريقيا وهولندا حلت وصيفة وألمانيا ثالثة والأوروغواي رابعة. وكانت حصيلة المونديال أن المهاجم الألماني «توماس مولر» توج هدافاً للمونديال برصيد ٥ أهداف واختير مهاجم الأوروغواي «دييغو فورلان» كأفضل لاعب والحارس الاسباني «ايكر كاسياس» كأفضل حارس مرمى في العالم، كما اختتم المونديال بحفل غنائي لـ«شاكيرا» مع أغنية «واكا واكا».

فنان تحت الضوء

٥٦ الممثل عمار شلق يكشف بأنه كان الفنان المدلل في مصر عندما وضعت تحت تصرفه شقة وسيارة وسائق حيث كان يصور الجزء الثاني من مسلسل «لحظات حرجة» إذ يلعب فيه دور طبيب لبناني غادر للعمل في القاهرة. كما يصور مسلسل «سيناريو» الذي يعالج قضية انقطاع الكهرباء في لبنان. ويوضح بأن تكلفة حلقة المسلسل التلفزيوني في مصر تصل الى ١٥٠ ألف دولار فيما تكلف في لبنان ٢٠ ألف دولار.

عدنان القصار: نحن والإتحاد العمالي متفاهمون على طول الخط.

وزير الدولة عدنان القصار لـ «الأفكار»:

مشروع الشراكة ليس قناعاً للخصخصة وحين ينتهي دور القطاع الخاص فيها يرد كل شيء إلى الدولة

في مكتبه عند الطابق الرابع عشر من مبنى «فرنسبنك» كان لـ «الأفكار» جلسة حوار على الطبيعة مع وزير الدولة ورئيس اتحاد غرف التجارة العربية عدنان القصار، تزاوجت بها السياسة مع الاقتصاد والقضايا الاجتماعية، وبدأنا الجلسة بالسؤال:

■ أي دور عملي في الممارسة داخل مجلس الوزراء لما عرف بوزراء رئيس الجمهورية ومعاليكم في عدادهم؟ وأي دور لوزير الدولة؟

- لوزير الدولة في الدول الأوروبية والغربية دور موازٍ للوزراء السياديين، ومن هذا المنطلق يأتي رأيه أساسياً في كل ما يهم مصلحة البلاد العليا والتي في الإطار ذاته تنسجم مع أفكار رئيس الجمهورية وتوجهاته، وبالتالي وبحكم الصلاحيات الممنوحة لي وبحكم دوري في عالم الإقتصاد والقطاع الخاص لا بد وأن يكون هذا الدور إصلاحياً وتقريبياً بما يخدم المصالح العليا للبلاد.

وأضاف:

- تنصب جهود الرئيس ميشال سليمان حول التطوير والتحديث وعصرنة الدولة على كافة المستويات، والوزراء المقربون من رئيس الجمهورية لهم الشأن ذاته، ولأجل ذلك فإننا نتصرف بالدرجة الأولى وفق قناعاتنا وخياراتنا التي تلتقي مع خيارات الرئيس والجهود التي يقوم بها للحفاظ على مكانة الدولة وهيكلها.

أبداً.. الشراكة ليست قناعاً للخصخصة

■ هل يتم تكليفكم بمهمات خاصة كوزير دولة؟

- الوزراء داخل الحكومة حريصون على القيام بمسؤولياتهم وفق الصلاحيات المناطة بهم، ووزراء الدولة ليس دورهم هامشياً على الإطلاق، وصلاحياتهم في الوقت ذاته لا تتعارض وصلاحيات أي وزير سواء سيادي أو خدماتي، وعلى هذا الصعيد فإنّ جهودي تنصب اليوم في سبيل تحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص الأمر الذي يدعمه فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس مجلس النواب ودولة رئيس مجلس الوزراء، ويحظى بتأييد حاكم مصرف لبنان الدكتور رياض سلامة ووزيرة المالية ريا الحسن.

وأضاف:

- الشراكة بين القطاعين العام والخاص أساسية وضرورية لأنّ لبنان يرزح تحت وطأة دين كبير، فضلاً عن أنه في المقابل بحاجة إلى إعادة إعمار بنيته التحتية دون أن يؤدي ذلك إلى استمرار ارتفاع مديونية الدولة، ومن هذا المنطلق جاءت مبادرة القطاع المصرفي الذي لديه الإمكانية لتمويل المشاريع التي يعتبر الهدف الجوهري منها خدمة البلد وتحسين اقتصاده، وفي هذا الإطار فقد اجتمعت برئيس جمعية المصارف الدكتور جوزيف طربيه الذي نتعاون وإياه في هذا الموضوع، وقد زرنا الرؤساء الثلاثة وبحثنا معهم في بعض تفاصيل هذه الشراكة وضرورة إيجاد الأطر القانونية لها، وفي المجالات المحتملة لهذه الشراكة تحديداً، وعلى هذا الصعيد كان لنا لقاء عمل مع وزير الطاقة جبران باسيل في حضور ممثلين عن القطاع المصرفي وتم البحث في إمكانيات المساهمة في معالجة أزمة الكهرباء وتحديداً تمويل شق التوزيع.

■ هل صحيح أنّ هذه الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي قناع للخصخصة؟

- كل ما يقال عن وجود رغبة لدى القطاع الخاص والمصرفي في وضع اليد على مؤسسات الدولة أمر يراد منه باطل وهو عار عن الصحّة، فالدولة في وضعها الراهن تحتاج للتمويل، ولذلك فإنّ الحل الأنجع لها يتمثّل في دخولها بشراكة مع القطاع الخاص وفق أسس وأطر قانونية واضحة وضمن منتجات مالية متوافرة ومؤاتية، علما أنه من جراء الشراكة بين القطاعين العام والخاص تبقى الملكية للدولة ويقدّم القطاع الخاص التمويل لفترة محددة، وبعدما تتحقق الأرباح خلال فترة الشراكة تأخذ الدولة نصيبها الأمر الذي يجنبها دفع خسائر وفق ما يجري لها في الوقت الراهن، علما أنّ الأمر الأهم في هذه العملية كلها هو الوصول إلى إدارة سليمة الأمر الذي يمكن أن يتحقق بوجود القطاع الخاص الذي سوف يشرف على الإدارة، من هنا فحين يسترد القطاع الخاص أمواله يتم تسليم المشروع إلى الدولة.

نحن والعمال

■ ماذا عن الحوار القائم بين الدولة والإتحاد العمالي؟ وإلى ماذا تم التوصل جراء هذا الحوار؟

- لحظ البيان الوزاري لحكومة الوحدة الوطنية ضرورة إنشاء وتطوير شبكة حماية إجتماعية عادلة، وبالنسبة لي وبحكم موقعي في القطاعين العام والخاص كنت وما زلت حريصاً على أهمية التعاون مع الإتحاد العمّالي العام، علماً أنّ الهيئات الإقتصادية كانت أول من وقّع إتفاقية بهذا الشأن مع الإتحاد العمّالي عدّت الأولى من نوعها في لبنان، وانطلاقاً من ذلك انتهجنا ولا نزال سياسة الانفتاح على الإتحاد العمالي العام يقيناً منها بأنّ أصحاب العمل والعمّال هما شريكان أساسيان في الإنتاج وفي الإقتصاد الوطني، وفي المقابل فقد بادلنا الإتحاد برئاسة غسان غصن وسعد الدين حميدي صقر وزملائهم في الاتحاد هذا الإنفتاح الأمر الذي أدى إلى نشوء هذا التعاون المحكوم بالثقة فيما بيننا، وبالتالي عندما وجدت أنّ هناك مطالب للإتحاد العمالي العام وتهديداً بالإضراب في وقت تقبل البلاد على صيف واعد، طرحت على الرئيس سعد الحريري الحوار مع الإتحاد فأبدى تجاوباً سريعاً إذ دعا أعضاء الإتحاد إلى إجتماع فأبدوا بدورهم حسن نية الأمر الذي كان نتيجته إلغاء الإضراب، وعلى إثر ذلك قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة وزارية لدرس مطالبهم برئاسة الرئيس الحريري وعضوية الوزراء بطرس حرب، غازي العريضي، عدنان القصار، محمد الصفدي، محمد فنيش، جبران باسيل، يوسف سعادة، وريا الحسن، وقد عقدت اللجنة إجتماعاً في السراي بمشاركة الإتحاد العمالي العام، وسوف تعقد جلسات مقبلة في سبيل التوصل إلى صيغة متوازنة ومقبولة من الطرفين المتحاورين.

سبب الغياب

■ كان لافتاً غيابكم عن الجلسة التي تم التصويت خلالها على موقف لبنان في مجلس الأمن الدولي بشأن فرض عقوبات على إيران، فما هو سبب هذا الغياب؟

- الغياب لم يكن مقصوداً على الإطلاق ولا كان مدروساً وفق ما تم الترويج له، بل إنّ الجلسة التي خصصت للتصويت بشأن موقف لبنان تزامنت ووجودي في العاصمة الألمانية برلين حيث كنت أشارك في الملتقى الإقتصادي الألماني-

*** لو كنت موجوداً في جلسة مجلس الوزراء الخاصة بمجلس الأمن لكان صوتي إلى جانب الممتنعين!**

صورة في الماضي الجميل! الى اليمين: عدنان القصار مع الشيخ بطرس الخوري مؤسس بنك التسليف الزراعي وفيكتور قصير رئيس جمعية التجار ونقيب الصحافة الراحل رياض طه والى اليسار من المكتب كمال جبر رئيس غرفة التجارة آنذاك.

العربي السنوي بين الثاني والرابع من حزيران (يونيو)، ومن ثم توجهت بعدها إلى روسيا حيث شاركت في الإجتماع السنوي لمجلس الأعمال العربي - الروسي والذي كان بين السابع والتاسع من حزيران (يونيو)، ومنعا للتأويلات التي لم أسلم منها، فقد أرسلت قبل توجهي للخارج وتحديداً بتاريخ الأول من حزيران كتاباً إلى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء عبر الأمين العام لمجلس الوزراء الدكتور سهيل بوجي أبلغتهم فيه بغيابي وأسبابه وقدمت عرضاً مفصلاً للنشاطات التي سوف أقوم بها في خلال جولتي الخارجية، وبالتالي فإنّ مسألة غيابي عن تلك الجلسة ليست قابلة للنقاش والبحث لا سيّما وأنّ الشائعات التي نسجت حول هذا الموضوع لا تمت إلى الواقع بصلة لا من قريب أو بعيد.

■ ما كان موقفك لو كنت مشاركاً في الجلسة؟

- الموضوع انتهى ولا مبرر من العودة إليه لا سيما وأن مندوب إيران لدى الأمم المتحدة أبلغ مندوب لبنان نواف سلام تفهم إيران للموقف اللبناني، وبالنسبة لي فإنني مقتنع تمام الإقتناع بأنّ القرار الذي تم اتخاذه في الجلسة كان في مصلحة لبنان الذي جنّب نفسه سياسة المحاور التي بينت في كل المحطات نذرها المشؤومة على لبنان واللبنانيين.

العلاقات مع «اليونيفيل»

■ طرحت الأحداث التي حصلت مع «اليونيفل» في الجنوب على طاولة مجلس الوزراء، وتردد الكثير عما دار خلال هذه الجلسة من نقاشات، فما الذي جرى داخل مجلس الوزراء؟

- النقاشات التي دارت داخل مجلس الوزراء كانت عملية ومسؤولة، والأهم أنها اتسمت بالهدوء وكانت بعيدة كل البعد عن الحدة والتشنج، وفي المحصلة فإنّ البحث في هذا الموضوع كان جيداً وعقلانياً، حيث جرى التأكيد من جهة من جميع الأطراف السياسيين الممثلين في الحكومة على ضرورة وجود قوات «اليونيفل» والتمسك بدورها وتطبيق القرار ١٧٠١، ومن جهة أخرى الحفاظ على خصوصيات الأهالي في القرى الجنوبية والتي يعرف الجيش اللبناني التعامل معها، ولذلك فإنّ تعزيز وحدات الجيش اللبناني وهو الأمر الذي تم الإتفاق عليه في جلسة مجلس الوزراء الأخيرة، يمثّل الضمانة لنجاح عمل قوات اليونيفل.

■ وقع رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان مشروع قانون الموازنة العامة للعام ٢٠١٠ فور وروده إليه من الأمانة العامة لمجلس الوزراء وأحاله إلى المجلس النيابي، وذلك بعد مرور أكثر من ثلاثة أسابيع على إقراره في مجلس الوزراء، فلماذا تأخرت وزيرة المال في رفع المشروع بصيغته النهائية إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء؟

- مسألة التأخير والإجابة عن هذا الأمر مناطة بوزيرة المال ريا الحسن وهي للعلم أوضحت هذا الأمر والأسباب الكامنة وراء التأخير، والذي برأيي مرده إلى الوقت الذي احتاجه التنسيق بين مختلف الوزارات المعنية لإنجاز المشروع متكاملاً.

ملاحظات على قرار الموازنة

■ هل كان لديك ملاحظات على مشروع الموازنة؟

- خلال مناقشة مشروع قانون الموازنة أبديت ملاحظاتي في مجلس الوزراء بشأن الثغرات التي تعتري مشروع الموازنة المقترح من قبل الوزيرة الحسن، لكنني على الرغم من ذلك صوتت لمصلحة المشروع حرصاً مني على المصلحة العامة التي هي بالنسبة لي فوق كل اعتبار، لا سيّما وأنه لا يجوز تأخير إقرار الموازنة كون البلاد تعيش بدون موازنة منذ عام ٢٠٠٥، وهو الأمر الذي يرتد سلباً على الإقتصاد الوطني، ومن الطبيعي سوف يكون له مضاعفات سلبية.

■ هل هذا يبرر أن تكون الموازنة كيفما كان؟

- لا يمكن القول بأنّ هذه الموازنة هي كيفما كان. قد لا تكون تلبي الطموحات المعوّلة عليها، لكنها بالتأكيد تمثّل أفضل الممكن في الوقت الراهن، ولهذه الأسباب أكدت على وجوب البحث بموازنة العام ٢٠١١ منذ الآن كي يتم طرحها على مجلس الوزراء ضمن المهل القانونية أي قبل نهاية السنة الحالية، وعند طرحها من الطبيعي أن يكون لي رأيي بها، خصوصاً وأنّ الجميع بات يعي أن موازنة ٢٠١٠ يجب أن تمر حرصاً على المبادئ العامة للإدارة المالية، ولا يجوز أن تبقى البلاد من دون موازنة.

■ يرى البعض أن ما لحظه مشروع موازنة العام ٢٠١٠ لجهة زيادة الضريبة على فوائد الودائع المصرفية من ٥٪ إلى ٧٪ سيهرب الودائع من لبنان إلى قبرص ضمن نظام «الأوف شور»، فما رأي معاليكم؟

- إن موقف القطاع الخاص معروف من هذه الزيادة، وسواها من الزيادات الضريبية الأخرى وهو يتمثل بعدم القبول بأية ضريبة قبل اقرار الاصلاحات ووقف الهدر في المالية العامة. أما إذا كانت هذه الزيادة ستهرب الودائع من لبنان كما جاء في السؤال فأرى أن هذا الأمر مبالغ فيه على خلفية متانة ومناعة القطاع المصرفي والثقة التي يحظى بها لدى المودعين في الداخل والخارج.

تشجيع القطاع الزراعي

■ وقع مصرف «فرنسبنك» ممثلا برئيسه التنفيذي عادل القصار اتفاقية تعاون مع وزارة الزراعة هي الأولى من نوعها في لبنان لتسيير الأعمال الزراعية، فماذا عنها؟

- إنني أعتبر من واجبات الحكومة مساعدة كل القطاعات، وفي الماضي لم يُعطَ القطاع الزراعي الاهتمام اللازم، في وقت هناك طلب حالياً على الإنتاج الزراعي في العالم كلّه، ولذا يجب أن نهتم بهذا القطاع ونشجعه، وهناك في الحكومة وزير زراعة نشيط ويعمل لمصلحة الزراعة. وفي غالبية الدول هناك القروض الصغيرة التي أطلقها الدكتور محمد يونس عبر مصرف «غرامين» (Grameen Bank) في بنغلادش ونجحت، وكمصرف «فرنسبنك» نؤمن بفعالية هذه القروض على مستوى الاقتصاد الوطني والإنماء المتوازن وأهميتها على مساعدة مزارعينا للبقاء في أراضيهم. وكعادته قرر مصرف لبنان أن يدعم هذه القروض ويساعد في هذا الأمر وكذلك مؤسسة كفالات التي ستشارك في هذا المشروع، وجمعية المصارف شجعت ذلك وكل المصارف اللبنانية ترغب في المساهمة، انطلاقاً من مسؤولياتها الاجتماعية والإنسانية.

■ كثرت في الآونة الأخيرة القروض السكنية التي تقدمها المصارف، فهل ثمة خشية من أن يصيب لبنان ما أصاب دبي أو سواها من الدول من أزمات عقارية؟

- إننا لا نرى مجالاً للمقارنة بين ما حصل في القطاع العقاري في دبي والقروض السكنية في لبنان وليس هناك في لبنان من خوف على حدوث أي أزمة عقارية لأن التسليف المصرفي اللبناني مدروس بشكل جيد، والطلب على العقار في لبنان بمجمله مدفوع بالحاجة إلى السكن وليس بأي دافع آخر.

* * *

وهكذا فإن عدنان القصار، من خلال ما عهدناه به، يبقى دائماً، هو وزير الايجابيات والآمال المعقودة على مستقبل لبنان وليس وزيراً للدولة فقط. □

كتبت الحوار: هلا ناصر

*** موازنة ٢٠١٠ يجب أن تمر حرصاً على الأمن المالي للبلاد وعندما يأتي مشروع موازنة ٢٠١١ سوف يكون لنا موقف.**

*** الاقتصاد الوطني طائر من جناحين: القطاع الخاص والإتحاد العمالي العام.**